

نشرة المرافرة الیومیه



الیوم: الثلاثاء

التاریخ: 2019-4-23

قبول 100 فقط.. من بينهم إناث

400 مرشح لوكيل نيابة

هناك أي استثناءات من الشروط، وستكون الحيادية هي المعيار الأول، كاشفة أن عدد الذين سيتم قبولهم نحو 100 وكيل ووكيلة نيابة.

على سعيد آخر، أكدت المصادر عينها أن عدد المتقدمين لوظيفة خبير هندسي وإداري بلغ إلى يوم أمس 690 من الجنسين، وآخر موعد للتقديم هو 2 مايو المقبل، وستتم الاختبارات في جامعة الكويت، علماً بأن الاختبارات وضعتها دكاترة مختصون فيها.

حمد السلامة

للمرة الثالثة على التوالي، المرأة الكويتية وكيلة نيابة.. حيث كشفت مصادر مطلعة أن وزارة العدل ستجري اختبارات الأسبوع المقبل لقرابة 400 مستوفٍ للشروط من أصل 700 تقدّموا سابقاً لوظيفة وكيل نيابة، من بينهم نساء.

وقالت المصادر المعنية لـ **القبس**: إن المستوفين الشروط لن يدخلوا المقابلة إلا بعد اجتياز الاختبار التحريري، ولن تكون

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-23	1	16469

«نزاهة» تحيل مسؤولين ومدير مشروع في «الأشغال» إلى النيابة

بإصدار قانون الجزاء وعلى ذلك قامت بإحالة البلاغ إلى النيابة العامة لإعمال شؤونها فيه. وأكد عزم «نزاهة» على مواصلة جهودها وإجراءاتها الخاصة بفحص وتحقيق ودراسة كل البلاغات الجدية التي ترد إليها، مثمناً دور المبلغين في مساعدة الهيئة للوصول إلى المعلومات اللازمة عن وقائع الفساد. وشدد بوزير على التزام الهيئة العامة لمكافحة الفساد بتوفير أقصى درجات السرية والحماية للمبلغين والشهود والخبراء في الجرائم التي تنظرها.

الواقعة واتخاذ إجراءات البحث والتحري والتحقيق وسماع شهادات المبلغ والشهود والمختصين والانتقال والضبط القضائي. وأضاف بوزير أن «نزاهة» خلصت من نتائج إجراءاتها وأعمالها، واطمأنت إلى توافر شبهات جدية على ارتكاب المبلغ ضدهم جرائم الاستيلاء، وتسهيل الاستيلاء على المال العام وجريمة التزوير. وأوضح ان هذه الجرائم مؤثمة بموجب المادة 10 من القانون 1993/ 1 في شأن حماية الأموال العامة والمادتين 257 و48 من القانون 1960/ 16

كونا - أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» إحالة مدير إدارة ومشرف على أحد العقود لدى وزارة الأشغال العامة، ومدير مشروع لدى إحدى الشركات المتعاقدة مع الوزارة، إلى النيابة العامة، بعد تلقي بلاغ يتضمن شبهة جريمة فساد في حق المذكورين. وقال الناطق الرسمي الأمين العام المساعد لكشف الفساد والتحقيق محمد بوزير، في تصريح لكونا، ان «نزاهة» قامت بمباشرة مهامها وإعمال اختصاصاتها، حيال تلك

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-23	4	14524

أبل يسأل وزير العدل عن الهيكل التنظيمي لـ «نزاهة» ونتائج تفعيل قانون إنشائها

وجه النائب د. خليل أبل سؤالاً لبرلماننا إلى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د. فهد العفاسي تناول فيه موقف الهيئة العامة لمكافحة الفساد من تنفيذ المرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للهيئة وتطبيق الهيكل التنظيمي، وتفاصيل أخرى تتعلق بمناصب ومكافآت العاملين فيها، بالإضافة إلى نتائج تفعيل قانون إنشاء الهيئة. وقال أبل في سؤاله:

حول ما يتعلق عن موقف الهيئة العامة لمكافحة الفساد من تنفيذ المرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للهيئة وتطبيق الهيكل التنظيمي ودور رئيس الهيئة ومساعديه في تطبيق القانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية، والدور المنوط بمجلس الأمناء. وطلب إفادته وتزويده بالآتي:

1- نسخة من المرسوم رقم (300) لسنة 2016 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016 سالف الذكر.

2- نسخة من الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد المعتمد، وفي حال عدم اعتماده حتى الآن، يرجى بيان أسباب ذلك.

3- نسخة من التوصيف الوظيفي وسلم الرواتب المعتمد للهيئة، وفي حال عدم اعتماده، يرجى توضيح أسباب ذلك.

4- ما آلية اختيار منصب رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد؟ وما الشروط الواجب توافرها للتعين بهذه الوظيفة القيادية؟ وهل ينطبق ذلك على رئيس الهيئة الحالي؟ وما مؤهله الأكاديمي وتخصصه العلمي وسنوات خبرته العملية وسابقة أعماله قبل تقلده لمنصبه الحالي في الهيئة؟ وكم يبلغ راتبه الشهري؟ وما مخصصاته العينية والمزايا المالية الأخرى التي يحصل عليها؟

5- كم يبلغ عدد مساعدي رئيس الهيئة وذلك منذ صدور المرسوم رقم (300) لسنة 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وما مسمياتهم ودرجاتهم الوظيفية؟ وما الشروط الواجبة لتعيينهم في هذه المناصب القيادية؟ وما مؤهلاتهم الأكاديمية وتخصصاتهم العلمية وسنوات خبرتهم العملية وسابقة أعمالهم قبل تقلدهم لمناصبهم الحالية في الهيئة؟ يرجى تزويدي بكشف يوضح قيمة رواتبهم الشهرية والمخصصات العينية والمزايا المالية التي يحصلون عليها، كل على حدة.

6- كشف بعدد المهمات الرسمية والدورات الداخلية والخارجية لكل من رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد، ومساعديه، وفريقه، منذ صدور المرسوم رقم (300) لسنة 2016 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال، متضمناً تاريخ المهمة الرسمية أو الدورة، ومدتها، وجهة السفر، ودرجة التذكرة، وقيمة التذكرة ومكان الإقامة الفندقية، وقيمة الإقامة، وعدد الفريق لكل مهمة رسمية أو دورة ونوع المهمة الرسمية أو الدورة ومدى الحاجة إليها، والقيمة الإجمالية لكل مهمة رسمية أو دورة، كل منها على حدة.

7- ما اختصاصات مجلس أمناء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وفقاً لما نص عليه القانون ومرسوم اللائحة التنفيذية للهيئة؟

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-23	4	3423

5 نواب تقدّموا بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية

تزوير الجناسي... يطرق باب المجلس

اكتب فرحان الشمري ووليد الهولان |

- الدلال لـ «الراي»: كيف مُنحت الجناسي ومَن منحها ومَن حصل عليها؟
- الفضل لـ «الراي»: أشك أن بعض النواب في المجلس غير كويتيين
- الهاشم لـ «الراي»: لولا «الجهاز» لكان عدد «البدون» 400 ألف
- الطبطبائي: في إحدى الجلسات تم الطلب بعدم التحقيق في القضية

من ساعد على التزوير، وصدرت بحق عاملين في إدارة الجناسية والجوازات أحكام قضائية ونشرت في الجريدة الرسمية.

واستذكرت الهاشم بهذه المناسبة الشيخ مازن الجراح «والذي كان البطل الدائم في هذه القضية والذي عمل على هذا الملف رغم المعوقات»، مؤكدة أنه «أن الأوان لخلق هذا الملف بالكامل اليوم ومعاينة من تسول له نفسه تعديل مواد جنسية أشخاص».

وأسفت الهاشم لهجمة البعض على الجهاز المركزي لمعالجة مشكلة المقيمين بصورة غير قانونية، لافتة إلى أنه «من دون هذا الجهاز لكان عدد البدون 400 ألف»، مشيرة إلى أن «المقترض إغلاق هذا الملف إلى الأبد بتجنيس حملة إحصاء 65».

وألح إلى أنه خلال إحدى الجلسات السابقة للمجلس، تم الطلب لعدم التحقيق في قضية الجناسي المزورة من جهتها، قالت النائبة صفاء الهاشم لـ «الراي» إن «ملف تزوير الجناسية شائك وقديم»، مشيرة إلى أن «ملفاً واحداً فقط كان يحوي أكثر من 62 ألف جنسية، وتمت محاسبة

المجلس مخلوف من مزوري الجنسية أو المستفيدين من وجود مزوري الجنسية».

وأكد النائب عمر الطبطبائي أن الحديث عن العبث في ملف تزوير الجناسي والهوية الوطنية كثير، محملاً مجلس الأمة والحكومة المسؤولية الكاملة عن ذلك.

رغم أن الطلب لم يحظ بتأييد المجلس في الجلسة الماضية، معتبراً أن هذه القضية مصلحة وطنية «وأنا أشك في بعض النواب في مجلس الأمة بأنهم غير كويتيين، وهناك نائب توه جاي وتعدلت جنسيته وصار (كويتي)، وما استقره من تصويت 8 نواب على لجنة التحقيق يدل على أن هذا

هي الأطراف والجهات الحكومية التي منحت، وهل يستحق من منح، وهل هناك تزوير في الملف، فضلاً عن أحقية الناس في الذهاب إلى القضاء حتى لا تضع الحقوق مجدداً».

ومن جهته، اعتبر النائب الفضل لـ «الراي»: «قدمنا طلب تشكيل لجنة تحقيق في ملف تزوير الجناسي، على أن يشمل التحقيق كيف مُنحت الجناسي ومن حصل عليها دون وجه حق وما

يبدو أن ملف تزوير الجناسي فُتح ولن يُغلق قبل أن تتم معالجته بشكل جذري، وعلى ذلك تقدم أمس النواب محمد الدلال وأسامة الشاهين وأحمد الفضل والدكتور عادل الدمشقي وعمر الطبطبائي بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية، مكونة من ثلاثة نواب بخنارهم المجلس في جلسته المقبلة، معلنين دعمهم أي مقترحات نيابية سابقة في هذا الشأن.

وقال الدلال لـ «الراي»: «حرصاً على طلبنا الذي تقدمنا به في 2017 تقدمنا مجدداً أمس بطلب تشكيل لجنة تحقيق في ملف تزوير الجناسي، على أن يشمل التحقيق كيف مُنحت الجناسي ومن حصل عليها دون وجه حق وما

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-23	3	14524



وزارة العمل
إدارة الأعلام وال العلاقات العامة
Information & public relations department

«التميز» ترفض معادلة شهادات ضباط «سعد العبدالله» خريجي مصر لعدم اعتراف «التعليم العالي» أكدت أن الاعتماد حق أصيل للوزارة والقضاء لا يراقب إلا انحراف قراراتها

حسين العبدالله

في حكم قضائي بارز، أكدت محكمة التمييز الإدارية، برئاسة المستشار محمد الرفاعي، أن معادلة الشهادات العلمية الأجنبية من الأمور الفنية المحنة التي يصدرها قرار من لجنة معادلة الشهادات العلمية.

أكدت محكمة التمييز الإدارية أن رقابة القضاء الإداري تقف عند حدها الطبيعي في وزن قرار اللجنة المطعون فيه بموزان القانون في ضوء صحيح واقعه، والقانون ليس فيه تحول على سلطة الإدارة بأجهزتها الفنية، طالما لم يثبت من الأوراق أن قرارها في هذا الشأن جاء مشوباً بعيب إنسواء استكمال السلطة أو الانحراف بها عن غايتها. وأضاف المستشار المتميز، في حكمها برفض معادلة الدرجات التي حصل عليها أحد الطلبة الخريجين من أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية مع إحدى الجامعات المصرية، بعد رفض وزارة التعليم العالي معادلة تلك الشهادة لأعيانها فنية، أن نظام معادلة الشهادات العلمية الأجنبية تختص به قانوناً الأجهزة الإدارية والفنية الوطنية القائمة على شؤون التعليم العالي بالكويت، وفق التنظيم القانوني والإداري المعمول به لديها، والأسس والضوابط المقررة بالقرارات التنفيذية الصادرة في هذا الشأن.

الحقوق

وأشارت المحكمة بأن الطعن أقيم على أسباب منها الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والفسور في التفسير على سند من القول أنه سائر الحكم الابتدائي في قضائه برفض الدعوى على ما خلص إليه الحكم من أن الشهادة محل النزاع صادرة من المجلس الأعلى للجامعات في مصر، وتفيد بمعادلة درجة بكالوريوس العلوم الشريعة الحاصل عليها الطالب من أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية بالكويت، إضافة إلى العواد الدراسية التكاملية التي اجتازها بنجاح في كلية الحقوق بجامعة طنطا، بدرجة الليسانس في الحقوق الذي تمنحه الجامعات المصرية الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972.

موافقة مجلس الجامعات المصرية للمعادلة لا يعني الاحتجاج بها في الكويت

وقالت المحكمة، «التميز» في حثباتها، إن هذا النوع من مبرور، وذلك من الطعن في قضاء هذه المحكمة في القضاء الإداري، وهو مبني على إيهام في عاوى الإفراط، ومرافعة مشروعية القرار

الاستشهاد بحالات مماثلة

أكدت المحكمة أنه بشأن ما أيداه الطاعن من دفاع أمام محكمة الموضوع قد استشهد بحالتين، الأولى، عادت بها لجنة المعادلات في كلية الحقوق جامعة الكويت لطالبيين بكالوريوس الحقوق في جامعة الكويت، والثانية، عادت فيها لجنة معادلة الشهادات العلمية بوزارة التعليم العالي طالب آخر بكالوريوس العلوم التحليلية الحاصل عليه من جامعة البحرين بدرجة بكالوريوس الحقوق، وكان قرار المعادلة الأول صادراً من لجنة داخلية في كلية الحقوق جامعة الكويت لا تقوم مقام اللجنة المختصة قانوناً بمعادلة الشهادات العلمية في دولة الكويت، وبمقتضى في وزارة التعليم العالي، كما أن قرار المعادلة الثاني برغم أنه صادر من لجنة المعادلات المختصة إلا أنه يتعلق بمؤهل آخر خلاف مؤهل الطاعن، ومن ثم فإن القرارين اللذين استشهد بهما الطاعن كإلتزام لا يسعفانه في دعواه، ويعود دفاعه عن المسمتد ليهما دفاعاً غير جوهري ليس من شأنه تغيير وجه الرأي، فلا ترتب إذن على الحكم المطعون فيه إذا لم يفصل في تناوله لعدم جدوى ذلك، ومن ثم يكون العيب عليه بهذا السبب على غير أساس.



بأسس وضوابط تقييم الشهادات العلمية الموضحة على النحو التالي:
1- المدة الزمنية المتعارف عليها والمطلوبة للحصول على الدرجة العلمية المطلوب معادلتها.
2- التخصصات الدراسية للحصول على الدرجة العلمية. ونص القرار الوزاري رقم 39 لسنة 2001 بشأن إنشاء إدارة معادلة الشهادات العلمية في المادة الأولى منه على إنشاء إدارة معادلة الشهادات العلمية بوزارة التعليم العالي.
1- للتتنسيق مع الجهات المعنية في دولة المتعلفة بمعادلة الشهادات.

اعتراف
وبيمنت المحكمة أن ذلك يدل على أن نظام معادلة الشهادات العلمية الأجنبية تخصص به قانوناً الأجهزة الإدارية والفنية الوطنية القائمة على شؤون التعليم العالي بوزارة الكويت، وفق التنظيم القانوني والإداري المعمول به لديها، والأسس والضوابط المقررة بالقرارات التنفيذية الصادرة في هذا الشأن، بحسبان أن معادلة المؤهل العلمي «الأجنبي»، الذي يحصل عليه الطالب من الخارج، ومعادلة هذا المؤهل ذات معادلة المؤهل المتخلف الذي تمنحه الجامعات الكويتية لا يتأتى إلا باعتبار الدولة بهذا المؤهل من خلال أجهزتها الوطنية ونظمتها وقوانينها المطبوعة عن سيادتها، وبما يدل أيضاً على أن تكاليف المعادلات إنما يترتب في أساسه وسدادها على فترة وجود «مؤهل اجني»، يخضع لإجراءات التقييم والمعادلة، وصولاً إلى قرار الترخيد متى جازته بالمعادلة، فإذا لم يوجد أصلاً هذا المؤهل العلمي الأجنبي بالمفهوم الأكاديمي المتعارف عليه تخلف مناهة إعمال نظام المعادلة لتخلف محله الصحيح.

وأوضحت المحكمة أن الثابت من الأوراق أن الطاعن تخرج في أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية بالكويت، وحصل منها على بكالوريوس العلوم الشريعة بدرجة الحقوق جامعة طنطا عام 1987، ثم التحق بالدراسة بأكاديمية سعد العبدالله، ودرس فيها عدداً من المقررات الدراسية على درجة ليسانس الحقوق، فإنه والحال كذلك لا يكون حاصلًا من الشرحاء، بل على بعض المقررات الدراسية من مقررات الفرقة من الفرق الدراسية الأربع في الكلية المذكورة لا تشكل في مجموعها مؤهلاً علمياً، ومن ثم لا تقوم محل صحيح لطلب المعادلة، بحسبان المعادلة إجراء قانوني لا يرد إلا على المؤهل العلمي الذي يحصل عليه الطالب الكويتي من الخارج بشرط والضوابط المقررة في هذا الشأن، والتي حددها القرار الوزاري رقم 20 لسنة 2000 المتأري، وأخصها قضاء الطباق لمدة الزمنية المتعارف عليها، وهذه الضوابط غير ملزمة فيما سأل الطاعن في دراسته بكتابة الحقوق بجامعة طنطا، إذ لم تكن بحصوله على درجة العلمية منها، وإذ رفضت لجنة معادلة الشهادات العلمية بوزارة التعليم العالي معادلة المقررات الدراسية سائلة البيان لهذا السبب، فإن قرارها لا يكون قائماً على سببه الصحيح المبرر له بعبارة عن الإنعفاء.

رقابة القضاء الإداري تقف عند حدها الطبيعي في وزن قرار اللجنة المطعون فيه بميزان القانون دون تدخل بسلطاتها الفنية

مجلس الجامعات المصرية

أكدت المحكمة أن اعتماد مجلس الجامعات المصرية للمعادلة لا يعني سلامة الاعتماد لافتة إلى أن الحاجة بصدر قرار رئيس المجلس الأعلى للجامعات بجمهورية مصر العربية رقم 165 بتاريخ 2008/12/21 - محلاً بقراره رقم 96 بتاريخ 2010/7/29 بمعادلة درجة بكالوريوس العلوم الشريعة الحاصل عليها الطاعن من أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية بوزارة الكويت، بالإضافة إلى المقررات الدراسية التي اجتازها بنجاح في كلية الحقوق بجامعة طنطا بدرجة الليسانس في الحقوق التي تمنحه الجامعات المصرية الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972، وحصوله على شهادة من المجلس المذكور تفيد ذلك، إذ أن هذه الشهادة لا تعدو أن تكون مجرد شهادة معادلة وليست شهادة بمنح مؤهل جامعي، ولا مراد في

«الجنایات»: مطالبة الضابط بالتحريات لا تعطيه حق القبض على الأشخاص

أكدت أنه يكون إما بجريمة مشهودة أو إذن نيابة



الثاني تحرياته والتي على أثرها قام بإلقاء القبض على المتهمين الأول والثالث وعرضهما على النيابة العامة التي باشرت استجوابهما وإحاطتهما بالمتهم الثاني المتوارى عن الأنظار إلى المحاكمة الجزائية.

ضابط الواقعة قد تجاوز الإجراءات التي نظمها القانون بإلقاء القبض على المتهمين الأول والثالث دون أمر من سلطة التحقيق أو ارتكابهما جريمة مشهودة حسبما عرفها المشرع بقانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، ومن ثم يكون إجراؤه باطلاً وما ترتب عليه من إجراءات وإذ خلت الأوراق من دليل على صحة إسناد الاتهام للمتهمين فإن المحكمة تقضي والحال كذلك ببراءتهم مما أسند إليهم عملاً بنص المادة 172/1 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

ثانياً - تنفيذ أوامر سلطات التحقيق والمحاكمة في كل ما يتعلق بالتحقيقات والمحاكمات.

ثالثاً - تولى من ثبت له من رجال الشرطة صفة المحقق للتحقيق في الأحوال التي ينص فيها القانون على ذلك وبنص المادة 1-45 من ذات القانون أنه للرجال الشرطة عند قيامهم بالتحريات، أن يستعملوا وسائل البحث والاستقصاء التي لا تضر بالأفراد ولا تقيد حرياتهم، وليس لأحد مباشرة إجراءات التحقيق إلا إذا كانت له صفة المحقق بموجب القانون، وبنص المادة 46 من ذات القانون أن «محاضر التحري التي يحررها رجال الشرطة يجب عرضها على النيابة العامة أو محققى وزارة الشرطة بحسب الأحوال للتصرف فيها ومباشرتها، وعلى هؤلاء التأكد من استيفائها، ولا يكون لهذه المحاضر حجية في الإثبات أمام القضاء».

وأضافت أنه بنص المادة 1-151 من ذات القانون فإن «المحكمة تعتمد في اقتناعها

قصد محكمة الجنابات برئاسة المستشار أحمد الباسين وعضوية القاضيين أكرم الطويل وأحمد الصدى ببراءة ثلاثة منتهمين بعدما انتهت إلى بطلان إجراءات القبض التي تمت بحقهم من قبل رجال المباحث، الذين قدموا تحريات إلى النيابة دون بيان تحديد المتهم بها.

وقالت الجنابات، في حثبات حكمها، والتي أيدتها بذلك محكمة الاستئناف الجزائية برئاسة المستشار عبدالرحمن الدارمي، وعضوية المستشارين حسن الشمري وعاصم الغايش، إن المحكمة تشير تمهيداً لفضائها إلى أن من المقرر بنص المادة 39 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية أن (الشرطة هي الجهة الإدارية المكلفة بحفظ النظام ومن الجرائم، وتتولى إلى جانب ذلك، وطبقاً لهذا القانون، المهمات الآتية:

أولاً - إجراء التحريات اللازمة للكشف عن الجرائم ومعرفة مرتكبيها وجمع كل ما يتعلق بها من معلومات لازمة.

«الاستئناف» تؤيد تداول «فئران أمي حصة»

● حسين العبدالله

"الفتوى والتشريع"، التي تمثل الحكومة، على الحكم الصادر أمس أمام محكمة التمييز، للمطالبة بعدم تنفيذه إلا بعد انتهاء القضاء بكل درجاته، بينما يسعى المحامي العسوسي إلى تنفيذ حكم "الاستئناف" وتداول الرواية في المكتبات المحلية.

المحامي بسام العسوسي. وكانت محكمة أول درجة ألغت قرار "الإعلام"، بعدما انتهت إلى خلو الرواية من أي مساس بالأداب العامة أو النظام العام، وأن ما أورده الوزارة من أسباب منع الرواية مخالف للواقع والقانون، ولا يبرر أمر المنع. ومن المتوقع أن تطعن إدارة

أيدت محكمة الاستئناف الإدارية، أمس، حكم محكمة أول درجة بإلغاء قرار وزارة الإعلام منع رواية "فئران أمي حصة" للكاتب سعود السنغوسي والسماح بتداولها، وذلك في القضية المرفوعة من السنغوسي ضد "الإعلام" عبر

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-23	31-7	4099



حسين عبدالله

h.alabdullah@aljarida.com

ثلاث محاكم والمحامي واحدا!

مع اقتراب نهاية موسم قضائي وبداية آخر جديد في أكتوبر المقبل تشير المعلومات إلى أن رحال الدوائر القضائية في قصر العدل ستُشد إلى محكمتي حولي لنظر القضايا التجارية والإدارية، وإلى الجهراء لنظر القضايا الجزائية، مع إبقاء القضايا المدنية وتجاري كلي في محكمة الرقعي، وبانتقال إدارة مجلس القضاء إلى منطقة مشرف في مقرها الجديد.

ومثل هذا الانقسام المثير سيتضرر منه بلاشك المحامون وحدهم، وذلك بالتنقل في اليوم الواحد إلى عدة محاكم خارجية، لتغطية واستيعاب تشتت الدوائر القضائية للمحكمة الواحدة، كالمحكمة الكلية، بين ثلاث محافظات مختلفة، وتبتعد كل واحدة عن الأخرى بمسافات، مع الوضع بعين الاعتبار الاختناق المروري الذي تعيشه شوارع الكويت، بسبب إصلاحات الطرق. ما يعني هنا، أن يراعي القائمون على هذا القرار، سواء رئيس المحكمة الكلية، أو السادة أعضاء مجلس القضاء، أو وزارة العدل، أو شاركتهم جمعية المحامين في هذا القرار، حجم الضرر الذي سيقع على المحامين، نتيجة حالة التشتت التي سيعيشونها فيما لو تم تطبيق هذا القرار الكارثي!

ومنطق الأمور فيما لو تقرر إغلاق مبنى قصر العدل أن يتم تقسيم العمل على محكمتين، بأن تحال كل الدوائر المدنية والتجارية والإدارية إلى مجمع المحاكم في الرقعي، والقضايا الجزائية إلى مجمع محاكم الجهراء، رغم خلو الأقفاس التي تتحمل أعداد المتهمين الذين يُعرضون على المحاكم، وهو الأمر الذي سيقرب عليه جلوسهم على المقاعد الموجودة بالقاعة، أو يتم إدخالهم في القاعة على دفعات، مما سيربك نظر القضايا الجزائية، ومع ذلك سنتحمل!

لكن الذي لا يمكن تحمله، هو نقل دوائر المحكمة بين ثلاث محاكم للكلية والاستئناف، وهو ما سيضر المحامين، ويوقف حالهم، وهو الأمر الذي يتعين على جمعية المحامين، التي أصبحت ذاتها مصونة بعد تعديل ميثاق المحامين الأخير بعدم جواز الإساءة لها بأي صورة كانت، أن تنتفض، لاتخاذ القرارات التي تراعي حال المحامين وشؤونهم وسهولة تنقلهم، فمنظومة العدالة لا تتوقف على الهيئة القضائية فقط، بل تمتد إلى المتقاضين، الذي

أصبح تمثيل المحامي له جزءاً أصيلاً لا يمكن الالتفات عنه أو تجاهله، خصوصاً أن الكثير من مكاتب المحامين حاولت تعيين العديد من المحامين لتغطية الحالة التي تعيشها المحاكم في الكويت بتوسيعها إلى العديد من المباني في المحافظات، كمحاكم وخبراء، إلا أن الأمر لم يعد يمكن تحمله مالياً، كما أن هناك قضايا تستلزم من المحامي الواحد حضورها بنفسه بأكثر من دائرة، وهو ما يوجب النظر إليه بالاعتبار كذلك.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-23	7	4099

القضاء الجزائري يوقف 5 مليارديرات وغالبية الأحزاب تقاطع المشاورات



(أ ف ب)

مشاركون في جلسة النقاشات الأولى

| الجزائر -

من عبدالرحمان بن الشيخ |

الأبيض إلى تونس وليبيا ودول أخرى في الشرق الأوسط.

أما أسرة كونيناف، فهي مقربة من بوتفليقة الذي حكم الجزائر، خصوصاً الشقيق السعيد.

وقال مصدر قضائي، إنه تم استدعاء لوكال لأنه كان مدير بنك الجزائر، حيث قدمت هيئته قروضاً لفائدة حداد وكونيناف من دون سند قانوني، أما أويحيى فـ «أستدعي للتحقيق معه بشأن وجهة استخدام أموال عمومية ضمن برنامج أعده هو شخصياً (طباعة النقود)، بعدما حوّل جزء كبير من النقود المطبوعة ضمن سياسة التمويل غير التقليدي إلى قروض لمصلحة رجال أعمال».

إلى ذلك، أصدر قاضي التحقيق لمجلس الاستئناف العسكري في البليدة أمراً بإيداع القائد السابق للناحية العسكرية الثانية باي سعيد، الحبس الموقت، والقبض على القائد السابق للناحية العسكرية الأولى شننوف حبيب، بتهم «تدبير أسلحة وذخيرة حربية ومخالفة التعليمات العامة العسكرية».

الوطني وممثل عن حزب جبهة التحرير الوطني الذين ساندوا ترشح بوتفليقة لولاية خامسة، كذلك جبهة المستقبل التي غادر ممثلها مباشرة بعد طلب المنظمين بمغادرة الصحافة لتجري الأشغال في جلسة مغلقة.

قضائياً، وبعد توجيه الاستدعاء إلى الأمين العام لحزب التجمع الوطني الديمقراطي أحمد أويحيى ووزير المالية الحالي محمد لوكال للتحقيق معهما في قضية «تدبير المال العام»، يكون بذلك جهاز العدالة قد شرع في فتح ملفات أبرز وجوه نظام بوتفليقة واستهداف أبرز رموزه.

5 مليارديرات

وبث التلفزيون الجزائري، أمس، أنه تم توقيف خمسة مليارديرات، هم يسعد ربراب الذي يعتبر أغنى رجل أعمال في البلاد، وأربعة أشقاء من عائلة كونيناف.

ويسرأس ربراب، شركة «سيفيتال» المملوكة لأسرته التي تستورد السكر الخام من البرازيل وتصدر السكر

قاطعت غالبية الأحزاب السياسية في الجزائر، جلسة مشاورات دعا إليها الرئيس الانتقالي عبدالقادر بن صالح لتأسيس هيئة تنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة في الرابع من يوليو المقبل، لاختيار خليفة للرئيس المستقيل عبدالعزيز بوتفليقة.

ولم يحضر بن صالح افتتاح الجلسة كما كان مقرراً، واكتفى بإرسال الأمين العام للرئاسة حبة العقبي.

وقل العقبي من أثر غياب المدعويين بما أن «التشاور سيستمر مع الفاعلين السياسيين وخبراء القانون الدستوري ليس ليوم واحد فقط. هذه إرادة الدولة».

ورفض المتظاهرون تنظيم الانتخابات في الموعد الذي حدده بن صالح، وطالبوا برحيل كل رموز «النظام» وعلى رأسهم الرئيس الانتقالي نفسه ورئيس الوزراء نور الدين بدوي.

وحضرت ثلاثة أحزاب، هي التحالف الوطني الجمهوري وحركة الإصلاح

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-23	37	14524

الوفيات

- **عجلان غدير سيف عجلان الخالدي، 85 عاماً، (شيع)، الرجال: الأندلس، ق5، ش5، م6، 164، تلفون: 97144936، النساء: الفردوس، ق7، ش1، ج4، م57، تلفون: 99994548**
- **معصومة عاشور حسين كنعوني، 47 عاماً، (شيعة)، الرجال: سعدعبدالله، ق11، ش171، م101، تلفون: 55995431، النساء: الدوحة، ق4، ش3، م18، تلفون: 55995431**
- **يونس حمود يونس المتروك، 55 عاماً، (شيع)، الرجال: مسجد البحارنة، الدعية، النساء: الرميثية، ق1، شارع جمعان الحرיתי، ج15، م15**
- **عبدالله عبدالمحسن عثمان الشهران، 82 عاماً، (شيع)، الرجال: مشرف، ق4، ش3، م30، تلفون: 25396777، النساء: بيان، ق5، ش2، ج1، م19، تلفون: 25396662**
- **درويش حسن عبدالله غلوم، 79 عاماً، (شيع)، حسينية العترة الطاهرة، الرميثية، ق10، شارع أبو حنيفة، ج101، م16، تلفون: 99602062 - 66888864**
- **شريدة حصيني التميمية الراجحي، 83 عاماً، (شيع)، الرجال: النسيم، ق2، ش38، م10، تلفون: 99011909، النساء: الواحة، ق2، ش3، م22، تلفون: 55556580**
- **فوزي حسين عبدالله حبيب، 51 عاماً، (شيع)، الرجال: عبدالله المبارك، ق9، ش929، م13، تلفون: 99525566، النساء: الأندلس، ق4، ش6، م138، تلفون: 55225828**
- **نوير سعد عبدالله القحطاني، 40 عاماً، (تشييع بعد صلاة عصر اليوم بمقبرة صباحان)، المنقف، ق3، ش5، م1، تلفون: 99080789**
- **ابتسام محمد صبحي أصيل، أرملة/ سالم سعد العابر، 73 عاماً، (تشييع صباح اليوم)، الرجال: القصور، ق6، ش1، م11، تلفون: 60066700، النساء: القصور، ق6، ش1، م76، تلفون: 96999912**

«إنا لله وإنا إليه راجعون»